

مسؤولون أمريكيون: إسرائيل تنتهك القانون الدولي في غزة

الأحد 28 أبريل 2024 04:34 م

ذكر موقع ميدل إيست آي صدور تقرير مشترك من أربعة مكاتب لمسؤوليين أمريكيين يقول إن تأكيدات إسرائيل بشأن تصرفاتها في غزة "ليست ذات مصداقية ولا يمكن الاعتماد عليها" وتشير إلى الانقسامات المتزايدة داخل وزارة الخارجية. وقال الموقع إن بعض كبار المسؤولين الأمريكيين أبلغوا وزير الخارجية أنتوني بلينكن أنهم لا يجدون تأكيدات إسرائيل بأنها تستخدم الأسلحة التي زودتها بها الولايات المتحدة بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي "ذات مصداقية أو موثوقة"، وذلك وفقاً لمذكرة داخلية لوزارة الخارجية اطلعت عليها رويترز. وأيد مسؤولون آخرون دعمهم لتمثيل إسرائيل. وبموجب مذكرة الأمن القومي التي أصدرها الرئيس جو بايدن في فبراير، يجب على بلينكن تقديم تقرير إلى الكونجرس بحلول 8 مايو يوضح ما إذا كان يجد ضمانات إسرائيلية موثوقة بأن استخدامها للأسلحة الأمريكية لا ينتهك القانون الأمريكي أو الدولي. بحلول 24 مارس، كان لا يقل عن سبعة مكاتب تابعة لوزارة الخارجية قد أرسلت مساهماتها في "مذكرة الخيارات" الأولية إلى بلينكن. وقد تم تصنيف أجزاء من المذكرة، التي لم يتم الإبلاغ عنها سابقاً، على أنها سرية. وتقدم التقارير المقدمة إلى المذكرة الصورة الأكثر شمولاً حتى الآن للانقسامات داخل وزارة الخارجية حول ما إذا كانت إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي في غزة. وقال مسؤول أمريكي إن "بعض المكونات في الوزارة فضلت قبول الضمانات الإسرائيلية، والبعض الآخر فضل رفضها والبعض الآخر لم يتخذ أي موقف".

أثار التقرير المشترك من أربعة مكاتب - الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل والسكان واللاجئون والهجرة والعدالة الجنائية العالمية وشؤون المنظمة الدولية - قلقاً بالغا بشأن عدم الامتثال للقانون الإنساني الدولي أثناء محاكمة إسرائيل لحرب غزة.

الهجمات المتكررة على المواقع الإنسانية وأوضح الموقع أن التقييم الذي أجرته المكاتب الأربعة قال إن التأكيدات الإسرائيلية "ليست ذات مصداقية وغير موثوقة". واستشهد بثمانية أمثلة على الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي قال المسؤولون إنها تثير "تساؤلات جدية" حول الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي. واشتملت هذه الغارات المتكررة على المواقع المحمية والبنية التحتية المدنية "مستويات عالية بشكل غير معقول من الضرر الذي يلحق بالمدنيين مقابل الميزة العسكرية" ولم تتخذ إجراءات تذكر للتحقيق في الانتهاكات أو لمحاسبة المسؤولين عن إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين و"قتل الموظفين في المجال الإنساني والصحفيين بمعدل غير مسبوق". كما أشار التقييم الذي أجرته المكاتب الأربعة إلى 11 حالة من الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي قال المسؤولون إنها "قيدت المساعدات الإنسانية بشكل تعسفي"، بما في ذلك رفض شاحنات كاملة من المساعدات بسبب عنصر واحد "مزدوج الاستخدام" وقيود "مصطنعة" على عمليات التفريغ، فضلاً عن الهجمات المتكررة على المواقع الإنسانية التي لا ينبغي ضربها. وحذر تقرير آخر للمذكرة التي اطلعت عليها رويترز، من مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، الذي يتعامل مع المساعدة العسكرية الأمريكية ونقل الأسلحة، بلينكن من أن تعليق الأسلحة الأمريكية سيحد من قدرة إسرائيل على مواجهة التهديدات المحتملة خارج مجالها الجوي ويتطلب من واشنطن إعادة النظر في الأمر وتقييم "جميع المبيعات الجارية والمستقبلية لدول أخرى في المنطقة". وقال المكتب في تقريره، إن أي تعليق لمبيعات الأسلحة الأمريكية سيثير "استفزازات" من إيران والميليشيات المتحالفة معها، مما يوضح الشد والجذب داخل الوزارة بينما تستعد لتقديم تقرير إلى الكونجرس.

ولم يتناول التقرير بشكل مباشر ضمانات إسرائيل. وقال مسؤول أمريكي ثان لرويتزر، إن مدخلات المذكرة من مكتب المبعوث الخاص لمراقبة ومكافحة معاداة السامية والسفير الأمريكي لدى إسرائيل جاك ليو قالوا إنهم قيموا الضمانات الإسرائيلية بأنها ذات مصداقية وموثوقة. وقال مصدر مطلع إن المكتب القانوني لوزارة الخارجية، المعروف باسم مكتب المستشار القانوني، لم يتخذ موقفاً جوهرياً بشأن مصداقية الضمانات الإسرائيلية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر، إن الوكالة لا تعلق على الوثائق المسربة. وأضاف ميلر: "فيما يتعلق بالقضايا المعقدة، كثيراً ما يستمع الوزير إلى مجموعة متنوعة من وجهات النظر من داخل الوزارة، ويأخذ كل تلك الآراء في الاعتبار". ورداً على سؤال حول المذكرة، قال مسؤول إسرائيلي: "إسرائيل ملتزمة تماماً بتعهداتها وتنفيذها، ومن بينها الضمانات المقدمة للحكومة الأمريكية".

ولم يستجب البيت الأبيض لطلب التعليق. كما قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مدخلات للمذكرة. وكتب مسؤولون في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقريرهم أن "مقتل ما يقرب من 32 ألف شخص - تقدر حكومة إسرائيل نفسها أن ثلثيهم تقريباً من المدنيين - قد يرقى إلى مستوى انتهاك متطلبات القانون الإنساني الدولي". ووفقاً للمذكرة، إذا تم التشكيك في ضمانات إسرائيل، فسيكون لدى بايدن خيار "معالجة" الوضع من خلال إجراءات تتراوح بين البحث عن ضمانات جديدة وتعليق المزيد من عمليات نقل الأسلحة الأمريكية. وختم الموقع: "يمكن لبايدن تعليق أو وضع شروط على عمليات نقل الأسلحة الأمريكية في أي وقت. وقد قاوم حتى الآن دعوات جماعات حقوق الإنسان والديمقراطيين ذوي الميول اليسارية والجماعات العربية للقيام بذلك. لكنه هدد في وقت سابق من هذا الشهر للمرة الأولى بوضع شروط على نقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل، إذا لم تتخذ خطوات ملموسة لتحسين الوضع الإنساني المتردي في غزة".

<https://www.middleeasteye.net/news/us-officials-internal-memo-israel-violating-international-law-gaza>

